السياسات الاقتصادية :

أ- العمق التمويلي وعدم عدالة التوزيع:

- هل هنالك علاقة بين العمق التمويلي للاقتصاديات وعدم عدالة التوزيع ؟ يكتسب هذا السؤال أهميته في ظل توجه العديد من الدول النامية إلى تحرير قطاعاتها التمويلية ، كالمصارف ، في إطار برامج الإصلاح الهيكلي التي بدأت منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي .

- من الناحية النظرية هنالك عدد من الأطروحات حول هذه العلاقة يمكن تلخيصها فيما يلي :

- أطروحة كوزنتز (جرينوود وجوفا نوفيك (1990)) : وهي التي تقول بأنه في المراحل الأولية لتطور القطاع التمويلي (بمعنى تعمقه أو تحريره) تزداد درجة عدم عدالة التوزيع قبل أن تبدأ في الانخفاض مع ازدياد التعمق .

- العلاقة الخطية السالبة: في الاقتصاديات التي تتصف بتشوهات كبيرة في أسواق رأس المال (بمعنى وجود معوقات أكبر للاقتراض لتمويل استثمارات غير قابلة للتجزئة كالاستثمار في رأس المال البشري) ينزع توزيع الثروة الابتدائي نحو الاستمرار في المستقبل ومن ثم تتصف هذه الاقتصاديات بتوزيع أكثر عدم عدالة . وتعني هذه الاعتبارات أنه كلما كان قطاع التمويل متطورا (أقل معوقات) كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة .

- أطروحة كوزنتز المعدلة : بالإشارة إلى طبيعة التمويل الذي تحتاجه مختلف تقنيات الإنتاج ، خصوصا التقنيات الحديثة التي تستخدم في قطاعات الصناعة والخدمات مقابل التقنيات التقليدية التي تستخدم في قطاع الزراعة ، يتوقع أن يؤثر هيكل الإنتاج في الطريقة التي يتفاعل بها قطاع التمويل مع درجة عدم عدالة التوزيع . وعلى هذا الأساس يتوقع أن تكون هنالك علاقة إيجابية بين القطاع الحديث والعمق التمويلي .

- تم اختبار هذه الأطروحات لعينة من 44 قطر للفترة 1960-1995 . قسمت الفترة الزمنية لسبعة فترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات حيث كان المتغير المعتمد هو اللوغاريتم الطبيعي لمعامل جيني وحيث اشتملت المتغيرات المفسرة على ما يلي :

- الائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بمعنى الائتمان من القطاع المصرفي وغير المصرفي للوحدات الانتاجية وللأفراد ولكن باستثناء ائتمان الممنوح من البنوك المركزية للحكومات ولمؤسسات القطاع العام) . بلغ متوسط هذا المتغير حوالي 51% من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين 5% وحوالي 203% .

- أصول القطاع المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بمعنى للقطاع غير المالي المحلي بواسطة المصارف التجارية) . وبالمقارنة مع الائتمان للقطاع الخاص فإن هذا المتغير يقوم باستبعاد الائتمان الممنوح بواسطة القطاع التمويلي غير المصرفي إلا أنه يشتمل على الائتمان الممنوح للحكومة ولمؤسسات القطاع العام . بلغ متوسط هذا المتغير 46% من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين حوالي 5% إلى حوالي 142% .

- متوسط دخل الفرد الابتدائي : وهو متغير يعبر عن المرحلة التنموية للقطر وبلغ متوسطه لأقطار العينة 6327 دولار بالمكافئ الشرائي وتراوحت قيمته بين حوالي 216 دولار للفرد إلى 20135 دولار للفرد .

- مؤشر مخاطر المصادرة: وهو متغير يعبر عن التطور المؤسسي للقطر وبلغ متوسطه حوالي 7.7 نقطة وتراوحت قيمته بين 3.3 نقطة إلى 10 نقاط (وهي اعلى قيمة للمؤشر بمعنى عدم وجود مخاطر) .

- مؤشر التنافر الاثني واللغوي : وهو مؤشر يعبر عن تجانس المجتمع وبلغ متوسطه **0.255** وتراوحت قيمته بين صفر (للمجتمع المتجانس) و **0.8567** (حيث أعلى قيمة للمؤشر هي واحد بمعنى مجتمع متنافر) .

- الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين حوالي **5.6%** إلى **27.6%** .

- معدل التضخم: وبلغ متوسط هذا المتغير **0.1255** وتراوحت قيمته بين حوالي **0.0072** إلى **1.1704** .

- القيمة المضافة للقطاع الحديث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: وبلغ متوسط هذا المتغير حوالي **87%** من الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت قيمته بين حوالي **51%** و **99.8%** .

- يرصد الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين لوغاريتم معامل جيني ولوغاريتم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للعمق التمويلي . الأرقام بين الأقواس لقيمة ت- الإحصائية والنجوم توضح مستوى المغزوية الإحصائية (نجمة واحدة لعشرة في المائة وثلاثة نجوم لواحد في المائة) .

جدول الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعدم عدالة التوزيع

المتغير المفسر	1	2	3
لوغاريتم الائتمان للقطاع الخاص	0.056 (2.04)**	0.172- (1.13)	0.354- (1.5)
تربيع لوغاريتم الائتمان للقطاع الخاص	-	0.032 (1.46)	-
(القطاع الحديث) (الائتمان للقطاع الخاص)	-	-	0.005 (1.75)*
متغيرات مفسرة أخرى	[ ]	[ ]	[ ]
ثابت التقدير	0.700 (1.00)	0.580 (0.88)	0.990 (1.39)
معامل التحديد	0.57	0.57	0.58

- يمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

- توضح نتائج العمود رقم (1) أن من شأن الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أن تؤدي إلى زيادة في عدم عدالة التوزيع وذلك بدلالة مغزوية المعامل المقدر عند مستوى المغزوية 5 في المائة .
- توضح نتائج العمود رقم (2) أنه ليس هنالك ما يؤيد وجود علاقة غير خطية بين العمق التمويلي وعدم عدالة التوزيع كما في أطروحة كوزنتز إلا أن الأطروحة القائلة بأن تأثير العمق التمويلي يتأتى من خلال القطاع الحديث تجد لها سند في نتائج العمود رقم (3) .

- يرصد الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين لوغاريتم معامل جيني ولوغاريتم الأصول المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للعمق التمويلي .

المتغير المفسر	1	2	3
لوغاريتم الأصول المصرفية للناتج المحلي الإجمالى	-0.044 (1.77)*	-0.140 (0.80)	-0.256 (1.19)
تربيع لوغاريتم الأصول المصرفية	-	0.014 (0.54)	-
(القطاع الحديث) (الأصول المصرفية)	-	-	0.002 (0.99)
متغيرات مفسرة أخرى	[ ]	[ ]	[ ]
ثابت التقدير	0.869 (1.21)	0.923 (1.30)	1.202 (1.54)
معامل التحديد	0.56	0.56	0.56

- يمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

- توضح نتائج العمود رقم (1) أن من شأن الزيادة في الأصول المصرفية أن تؤدي إلى انخفاض درجة عدم عدالة التوزيع بمعنى أن زيادة العمق التمويلي تؤدي إلى تحسن حالة توزيع الدخل وذلك على عكس النتيجة المتعلقة بالعمق التمويلي كما يقيسه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

- أنه ليس هنالك ما يؤيد أطروحتي كوزنتز وكوزنتز المعدلة .

- دون الدخول في تفاصيل فنية تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تسوية التضارب فيما بين النتيجتين وذلك باستخدام طريقة المتغيرات الأدواتية (الوسيطة) في التقدير حيث تم استخدام الأصول القانونية للأنظمة التمويلية كمتغير أدواتي . هذا وقد ترتب على استخدام هذه الطريقة أن أصبحت علاقة متغيرات العمق التمويلي سالبة بطريقة مغزوية إحصائيا مما حدا بالمؤلفين الوصول إلى نتيجة مؤداها أن ازدياد العمق التمويلي بنقطة مئوية واحدة (لكل مؤشر على حدة) يتوقع أن يؤدي إلى انخفاض معامل جيني بحوالي **0.25** نقطة مئوية .

- تعني هذه النتيجة أنه من شأن السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة العمق التمويلي في مختلف الاقتصاديات أن تؤدي إلى تحسين في حالة توزيع الدخل .

ب- التضخم وعدم عدالة التوزيع :

- تم استكشاف العلاقة بين التضخم ومؤشر عدم عدالة توزيع الدخل لعينة من 75 قطرا اشتملت على أربعة دول عربية هي مصر (1975 ومعامل جيني بلغ 43%) ، والمغرب (1980 و 53.3%) ، والجزائر (1989 و 39.9%) والأردن (1986 و 39.7%) ، وحيث كان متوسط معامل جيني لإجمالي العينة 41.7% وللعينة بعد استبعاد الأقطار ذات التضخم الجامح 41.2 .

- كما هو متوقع اشتملت المتغيرات المفسرة علي معدل التضخم السنوي والذي أخذ كمتوسط لفترة الخمس سنوات السابقة للسنة التي تم فيها المسح الذي حسب على أساسه معامل جيني . هذا وقد بلغ متوسط معدل التضخم لإجمالي العينة 69.6% وللعينة بعد استبعاد الأقطار ذات التضخم الجامح 15.3% .

- عُرفت الأقطار ذات التضخم الجامح بأنها تلك الأقطار التي يتعدى فيها معدل التضخم السنوي 300% . واشتملت الأقطار هذه على بوليفيا (1989 بمعدل تضخم بلغ في متوسطه 2414%) ، والأرجنتين (1989 بمعدل تضخم 863%) والبرازيل (1989 ومعدل تضخم 514%) ويوغسلافيا (1989 بمعدل تضخم 343%) .

- لأغراض التحليل تم تعريف شرائح للتضخم على أساس متغيرات دمية على النحو التالي :

متغير دمية التضخم الجامح : يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أكبر من 300 في المائة ، وصفر غير ذلك .

متغير دمية التضخم المرتفع (العالي) : يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أكبر من 40% ولكن أقل من 300% ، وصفر غير ذلك .

متغير دمية التضخم المتدني (المنخفض): يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أكبر من 5% ولكن اقل من 40% ، وصفر غير ذلك .

متغير دمية التضخم المتدني للغاية (المنخفض للغاية) : يساوي واحد إذا كان متوسط معدل التضخم للسنوات الخمس السابقة على سنة المسح أقل من 5% ، وصفر غير ذلك .

- بالإضافة إلى معدل التضخم اشتملت المتغيرات المفسرة على :

- دخل الفرد بأسعار 1988 ولنفس سنة المسح . هذا وقد بلغ متوسط الدخل لإجمالي العينة 6317 دولار وللعينة بعد استبعاد أقطار التضخم الجامح 6456 دولار .
- التحويلات الاجتماعية : كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة المسح . هذا وقد بلغ المتوسط لإجمالي العينة 11.8% من الناتج المحلي الإجمالي وللعينة بعد استبعاد أقطار التضخم الجامح 12% من الناتج المحلي الإجمالي .

- الاستخدام في قطاع الدولة كنسبة من إجمالي قوة العمل لنفس سنة المسح. هذا وقد بلغ متوسط إجمالي العينة **20.5%** وللعينة بعد استبعاد أقطار التضخم الجامح **19.9%** .

- يرصد الجدول رقم ( ) أهم النتائج التي تم التوصل إليها حيث الأرقام بين الأقواس هي قيمة ت – الاحصائية

المتغير المفسر	1	2	3	4	5
متوسط دخل الفرد	(2.3)43.33	(2.1)39.46	(2.0)38.06	(2.0)38.55	(1.9)37.63
تربيع متوسط دخل الفرد	(2.5)3.00-	(2.3)2.58-	(2.2)2.50-	(2.2)2.53-	(2.2)2.48-
التشغيل في قطاع الدولة	(8.1)0.24-	(11.1)0.24-	(10.9)0.25-	(10.7)0.25-	(10.0)0.26-
التحويلات الاجتماعية	(2.02)0.35-	(3.8)0.40-	(3.6)0.39-	(3.7)0.40-	(3.7)0.39-
التضخم الجامح	-	(2.7)7.82	-	-	-
التضخم المرتفع	-	-	(2.1)6.67-	(2.1)6.61-	(1.8)3.42
التضخم المتدني	-	-	(2.7)8.11-	(2.8)8.78-	-
التضخم المتدني للغاية	-	-	-	(1.8)5.95-	(1.8)2.94
ثابت التغير	(1.5)120.9-	(1.2)96.3-	(1.0)82.46-	(1.0)8.41-	(1.1)89.0-
معامل التحديد	0.67	0.69	0.69	0.70	0.69
عدد المشاهدات	75	75	75	75	75

- هذا ويمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

- يتضح من نتائج العمود رقم (2) أن التضخم الجامح (بمعدلات تفوق 300 في المائة سنويا) يؤدي إلى تفاقم حالة توزيع الدخل حيث يكون معامل جيني في مثل هذه الدول أعلى بحوالي 8 نقاط مئوية مقارنة بمتوسط معامل جيني للعينة .

- يتضح من نتائج العمود رقم (3) أن الأقطار التي يكون فيها التضخم مرتفعا (بين 40 و 300 في المائة سنويا) أو متدنيا (بين 5 و 40 في المائة سنويا) يقل فيها معامل جيني بحوالي 7 و 8 نقاط مئوية على التوالي عن معامل جيني في تلك الدول التي تعاني من تضخم جامح .

- توضح نتائج العمود رقم (4) أن تأثير التضخم على حالة توزيع الدخل لا تتصف بالاستمرارية عند معدلات متدنية للتضخم حيث وجد أن معامل جيني في الدول ذات التضخم المتدني 6 نقاط مئوية عن ذلك الذي يسود في الدول التي تعاني من تضخم جامح . ومقارنة بنقاط 7 و 9 كفرق بين التضخم المرتفع والمتدني على التوالي ، مقارنة بالتضخم الجامح ، تشير إلى وجود عدم الانتظام في العلاقة المعنية .

- تتأكد نتائج العمود رقم (4) بنتائج العمود رقم (5) والتي تم تقدير العلاقة تحتها بعد استبعاد الأقطار ذات التضخم الجامح .